القطاع الخاص: الاقتصاد فى خطر .. وهذه روشتة الخروج من الأزمة

المصالحة ..سيادة القانون ..تحصين قرارات القيادات ..علاقة متوازنة مع العمال

تغليظ عقوبة الرشوة وتجريم تعطيل العمل ووقف هجرة الكفاءات من الجهاز الحكومى

تقرير . خليفة أدهم :

صفوان ثابت | ناصف ساويرس | نادر رياض | محمد السويدى

أرتفاع الفائدة وأسعار الطاقة والضريبة تهدد القدرة التنافسية للصناعة

يجمع المستثمرون علي ان الوضع الاقتصادي في مصر جد خطير ، ولم يعد لدينا رفاهية اضاعة الوقت ، والكلام المنمق، بل وإن الامر يتطلب الاسراع بالاجراءات، و يرهن المستثمرون تجاوز الاقتصاد القومي ازمته بتحقيق الهدوء في الاوضاع السياسية واستتباب الامن ، وتوقف المظاهرات والاضطرابات الفئوية ، حتي يمكن ان يعود مناخ الاعمال الي تشجيع الاستثمار و دفع الانتاج من جديد ، وان يصاحب ذلك اتخاذ الحكومة اجراءات عملية لتفعيل مبادرة المصالحة التي اعلنت عنها ولم تتخذ الاجراءات التشريعية والتنفيذية بشانها ، الي جانب اتخاذ حزمة اجراءات وتطبيقها بشكل متكامل ومتزامن حتي تؤتي اثرها الايجابي في جذب الاستثمار المحلي والاجنبي.

ناصف ساويرس رجل الاعمال المعروف يطرح حزمة مقترحات للخروج من الازمة الاقتصادية ، معتبرا ان مبادرة المصالحة التي اطلقها رئيس لجنة التواصل بين مؤسسة الرئاسة والمستثمرين ، جيدة وتاتي في وقت مناسب وحساس يمر به الاقتصاد حيث يواجه مشاكل كبيرة في مقدمتها البطالة التي تعتبر قنبلة موقوتة ، ودعا الي اهمية الاستماع الي وجهات نظر المختلفة للوصول الي حلول للوضع الاقتصادي ، وهو ما يتطلب حل مشكلة الايادي المرتعشة التي تسيطر علي كافة اجهزة الدولة ولا تتخذ قرارا مما يمثل عقبة امام الاستثمار، يصاحب ذلك تغليظ العقوبة علي الرشوة بالاجهزة الحكومية علي الرشاي والمرتشي معا مع تحصين قرارات القيادات الادارية ومتخذي القرار لان كلا من يعمل – كما يقول – معرض للخطأ وطالما انه ناتج عن سوء تقدير فلا يجب تجريمه ومعاقبته ، حيث يشعر الجميع ان توليه المسئولية في هذا التوقيت عبء كبير قد يعرضه للسجن ويتمني ألا يتخذ اي قرار حتي تنتهي خدمته لكي لا يعرض نفسه للمساءلة.

ثانيا : توقف اجهزة الدولة عن الاقتراض الداخلي من البنوك لعدم مزاحمتها للقطاع الخاص وهو ما يجعل المسئولين بالبنوك يفضلون توظيف الاموال بالاذون والسندات خاصة في ظل ارتفاع مخاطر اقراض القطاع الخاص وسيطرة الايادي المرتعشة .

ثالثا : اتخاذ الدولة التدابير اللازمة لاصدار سندات دولية خاصة عقب التوقيع مع صندوق النقد ، مع الاسراع في اصدار الصكوك لانها اداة تمويلية مهمة في غالبية الاسواق العالمية والاقتصاد العالمي الي جانب طرح سندات دولية عقب التوقيع مع صندوق النقد الدولي .

خامسا : توقف الدولة عن الاستثمار في مشروعات جديدة يمكن للقطاع الخاص القيام بها في مجالات البنية الاساسية والكهرباء والمرافق ، وتوقف الدولة عن الاحتفاظ بالفنادق الخمس نجوم خاصة ان اغلب هذه الفنادق يتم ادارتها من جانب شركات عالمية والعاملين فيها تابعين لهذه الشركات ،مما يدفع الي جذب الاستثمارات وتوسيع نشاط القطاع الخاص و زيادة الحصيلة الضريبية .

ورابعا : ايجاد علاقة متوازنة بين صاحب العمل والعمال لمعالجة الوضع المختل قبل الثورة حيث كان يعاني كثير من العاملين ببعض الشركات من اهدار لحقوقهم مما دفعهم الي المبالغة في المطالب الفئوية حاليا ، وهو ما يتطلب تدخل الدولة لصياغة علاقة متوازنة تراعي حقوق كل طرف دون طغيان او ظلم، مؤكدا اهمية سرعة انجاز هذا الامر لوقف المظاهرات الفئوية .

وفي رأي ناصف ساويرس فإن تحريك سعر الصرف ليس شرا كله ، وكما تقول الاية الشريفة (عسي ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم) حيث لا يعقل في ظل هذه المؤشرات الاقتصادية الحالية وارتفاع معدل البطالة ان تكون قيمة العملة المصرية اعلي من نظيرتها التركية بنحو ٢٠ ٪ مما ادي الي تفاقم عجز الميزان التجاري ،و انه لا خوف من ترك سوق الصرف وفقا للعرض والطلب في ظل القيمة الادخارية المرتفعة حاليا للجنيه مما يسهم في ترشيد الاستيراد ، مع الاسراع باتخاذ التدابير اللازمة لتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لما يمثله من اهمية كشهادة ثقة تسهم في تدفق الاستثمارات والمساعدات المالية والاقتصادية بتكلفة منخفضة .

ويؤكد المهندس محمد السويدي نائب رئيس اتحاد الصناعات انه لا اصلاح اقتصادي بدون اصلاح سياسي بالتوازي ، مضيفا ان ما تم من تصنيف للمصريين بعد الثورة من اطلاق تصنيفات نظام قديم ، وليبرالي واخوان ، القت بظلال سلبية تمثلت في تفتيت الجهود ، والتفرغ للحروب المضادة مع بعض ، اضافة الي القاء التهم الجزافية والبلاغات الكيدية كانت بمثابة مناخ طارد للاستثمار في ظل ضغط الشارع علي القضاء والنيابة اسفر عن سرعة صدور قرارات المنع من السفر دون تحقق كاف، تلا ذلك عدم ادراك حجم المسئولية وتبعاتها وضرورة اعطاء فرصة للكفاءات لدفع النمو الاقتصادي الذي هو حجر الزاوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة والعيش ، وانغمسنا في الصراعات حتي وصل الاقتصاد الي مرحلة الخطر .

وانطلاقا من هذه المعطيات يطرح السويدي رؤيته للخروج من الازمة الاقتصادية ، وتتمثل في تحقيق التوافق السياسي والذي يتطلب مبادرة من الرئيس صاحب القرار ومن يمتلك السلطة ومن واقع مسئوليته ، وثانيا ضرورة رد الاعتبار لسيادة القانون وتطبيقه علي الجميع ، واتخاذ الاجراءات الفورية ضد قطع الطريق ، وتعطيل العمل في المصانع والموانى ، لان هذا الامر تطفيش للاستثمارات من مصر وتخريب لا يقبله عقل ، واخيرا وليس اخرا سرعة البت في القضايا العالقة التي تخص الاستثمار بما يضمن تطبيق القانون دون موارية او مجاملة للشارع .

نقاط مختلفة ومهمة يطرحها الدكتور نادر رياض المسئول عن تنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة باتحاد الصناعات ،اخطرها علي الاطلاق تراجع تنافسية المنتج المصري ليس فقط في الاسواق العالمية بل في السوق المحلية بسبب انفلات التكلفة الصناعية المترتبة علي حصاد وتداعيات تردي الاوضاع الاقتصادية التي ادت الي ارتفاع سعر الدولار ومن ثم ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج التي تمثل مكونا كبيرا في الانتاج المحلي ، وثانيا بسبب ارتفاع اسعار وتكلفة الاقراض ومن ثم التمويل للمشروعات الصناعية حيث يصل الآن الي ١٥ ٪ بعد رفع البنوك لاسعار الفائدة الي ١٢.٥ ٪ علي الشهادات الادخارية ، ويضيف الاخطر ان كل ذلك يصاحبه زيادة في اسعار الطاقة للمصانع ، وايضا لجوء الحكومة الي رفع سعر الضريبة لزيادة الايرادات لتقليل عجز الموازنة العامة .

ويري رياض ان هذه الامور ستفضي الي تراجع القدرة التنافسية للمنتج المصري في الخارج وايضا في السوق الداخلية مقارنة باسعار المنتجات المستوردة في ظل تمتع بعضها باعفاء جمركي ،كما ان الطلب المحلي سيتاثر سلبيا بارتفاع اسعار السلع ، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم والدخول في دائرة الركود التضخمي الذي يمثل دائرة جهنمية خطيرة والخروج منها يصبح صعب المنال.

ولذلك يدعو رياض الي اهمية اتخاذ خطوات واجراءات لدعم البنوك لقطاع الصناعة ، ووجود اسعار تمويلية لمستلزمات الانتاج ، الي جانب الاسراع بتنشيط حركة السياحة لانها المنقذ السريع للخروج من الازمة الحالية .

ويلخص المهندس صفوان ثابت احد ابرز المستثمرين في الصناعة الخروج من ازمة الاقتصاد الراهنة في ضرورة وضع حد للصراع السياسي الذي اخذ اكبر من حجمه ، واسفر عن تدهور الوضع الاقتصادي ووصوله لمرحلة الخطر ، ويضيف لن يستثمر احد في مصر في ظل الاوضاع الراهنة ، والتي تحتم تحقيق توافق سياسي ، الي جانب تحقيق المصالحة ، ويؤكد لا يجوز ان يتم تصنيف المستثمرين من هو ضمن النظام القديم ومن هو مع النظام الحالي المهم هو الالتزام بالقانون .

ويدعو ثابت الحكومة الي طرح مشروعات استثمارية كبري في القطاعات الواعدة وخاصة التنمية العمرانية والزراعة والتصنيع الغذائي ، والبتروكيماويات حيث إن هذه القطاعات تستطيع جذب استثمارات في الوقت الحالي ، كما انه لا مانع من ان تدخل الحكومة بنسبة مع القطاع الخاص في تمويل هذه المشروعات الكبري مع طرح نسبة للاكتتاب ، واخيرا وليس أخرا ضرورة تأمين القيادات في الجهاز الحكومي من الملاحقات الكيدية ، لتشجيعهم علي اتخاذ القرارات دون خوف .

محمد العبار رجل الاعمال الاماراتي و رئيس احدي اكبر المجموعات الاستثمارية العالمية لم يجد من الكلمات مايقوله ، واكتفي بالقول مصر في قلب الجميع و استثماراتنا مستمرة بالسوق المصرية.

جريدة الاهرام (صفحة 22) 2013/2/13